الأمــم المتحـدة

S/2009/283



Distr.: General
2 June 2009
Arabic
Original: English

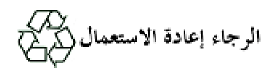
# رسـالة مؤرخـة ٢ حزيـران/يونيـه ٢٠٠٩ موجهـة مـن الأمـين العـام إلى رئـيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ والتي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (أنظر المرفق).

وأرجو ممتناً أن توجهوا نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون





## المرفق

## رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ و ١٥١٠، أرفق طيه تقريراً عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بإتاحة هذا التقرير لأعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) ياب **دي هوب شيفر**

## الضميمة

# تقرير فصلي مقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

## مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، في إطار الالتزام بإبلاغ الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية عملاً بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٣٨٦، الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بلغ القوام الإجمالي للقوة ٢٤٩ ٥٧ فرداً من ٢٦ دولة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي و ١٥ دولة من الدول غير الأعضاء في تلك المنظمة.

٢ - وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة مساعدة حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولحقت بالقوة في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ خسائر بشرية بلغ مجموعها ٧٧٧ شخصا، إذ لقي ١١٣ من أفرادها مصرعهم وأصيب ٦٦٤ منهم بجراح في القتال. وفي ما يلي عرض للمسائل الرئيسية:

(أ) واصلت القوة إجراء عمليات إحلال الأمن والاستقرار مع دعم الحكم والتعمير والتنمية. وجرت العمليات الأمنية مع التشديد على كفالة حرية التنقل لا سيما على طول الطريق الدائرية، وبناء قدرة قوات الأمن الوطني الأفغانية، ومساعدة حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية في تسجيل الناخبين. وعلاوة على ذلك، تقلص الوجود الأمني للقوة في كابل مع الإبقاء على الدعم لقوات الأمن الوطني الأفغانية. وقد تضمنت العمليات المشتركة مع قوات الأمن الوطني الأفغانية نقل معدات حيوية لتوليد الطاقة الكهربائية إلى سد كاجاكي على الرغم من انقضاء سنوات عديدة قبل أن يستفيد الشعب الأفغاني من هذا المشروع، على غرار الكثير من مشاريع البنية التحتية، استفادة كاملة.

(ب) وبذلت جميع الجهود لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين وأضرار جانبية. وتخضع الإجراءات والعمليات للاستعراض باستمرار وقد نفذت القوة عملية جديدة لتيسير التحقيقات المشتركة بين القوة والسلطات الأفغانية وعقد مؤتمرات صحافية مشتركة مع مركز الإعلام والمعلومات الحكومي المنشأ حديثاً فور إتاحة المعلومات، وذلك بغرض تعزيز الشفافية.

(ج) وستركز القوة في الشهور القادمة على مواصلة دعم جهود قوات الأمن الوطني الأفغانية لتوفير الأمن إلى العملية الانتخابية، بطرق منها نشر قوة لدعم الانتخابات خلال فترة الانتخابات. وستسعى القوة أيضاً إلى زيادة التعاون والتوجيه والتخطيط والتنفيذ المشترك للعمليات الأمنية مع قوات الأمن الوطني الأفغانية في جميع أنحاء ميدان العمليات. وتعتزم القوة الحفاظ على إيقاع عمليات حثيث طيلة أشهر الشتاء.

**الحالة الأمنية**

٣ - زاد نشاط المتمردين نوعاً ما في جميع أنحاء أفغانستان عما كان عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. وأتاح فصل الشتاء المعتدل على غير عادته لقوات المتمردين المعارضة أن تظل نشطة لفترة أطول من فصول الشتاء السابقة، عوضاً عن العودة إلى ملاذاها وديارها. وتجنب المتمردون الاشتباكات المباشرة الأوسع نطاقاً واتجهوا نحو التركيز على الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الضيقة النطاق ضد الأهداف السهلة، على غرار مسؤولي الحكومة والشرطة الوطنية الأفغانية/قوات الأمن الوطني الأفغانية. وضاق الخناق على المتمردين في مناطق لم يواجهوا فيها تحديات سابقاً، الأمر الذي أرغمهم على بذل جهود كبيرة لحماية خطوط اتصالاتهم وضمان حرية تنقلاتهم. وزاد المتمردون أيضاً من الدعاية السلبية وأبدوا المزيد من اللامبالاة بالخسائر في صفوف المدنيين خلال عملياتهم. وأوحت هذه العوامل - المقترنة بالإحصاءات الإجمالية لنهاية السنة التي تدل على زيادة كبيرة في الخسائر البشرية عام ٢٠٠٨ - بأن لا حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية ولا القوة الدولية للمساعدة الأمنية تستطيعان تحسين الظروف الأمنية للشعب الأفغاني، وفي ما يلي عرض للحالة الأمنية في مختلف المناطق الأفغانية:

(أ) القيادة الإقليمية في العاصمة. سعت قوات المتمردين المعارضة إلى أن يظل الإيحاء بحالة أمنية متردية في كابل وحولها قائماً وذلك بشن عدد من الهجمات بإطلاق نيران مباشرة واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ووقعت حوادث عديدة في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، كان أبرزها الكمين ضد دورية تابعة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في منطقة سوروبي. وتشمل الحوادث البارزة الأخرى اغتيال القاضي عليم حنيف، رئيس هيئة القضاة في محكمة الاستئناف المركزية لقضايا المخدرات، واغتيال حاكم لوغار في منطقة باغمان، والهجوم الانتحاري بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع الذي استهدف وزارة الإعلام والثقافة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. واستخدمت الدعاية لاستغلال هذه الحوادث. وعلى الرغم من هذه الحوادث البارزة، تولت قوات الأمن الوطني الأفغانية بنجاح المسؤولية الرئيسية عن العديد من المهام الأمنية التي كانت تضطلع بها القوة سابقاً في كابل. ولكن

الوضع الأمني العام تحسن في القيادة الإقليمية بالعاصمة على الرغم من التهديد المستمر بشن هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد أهداف بارزة وعالية المردود. إلا أن التهديدات الماثلة وبعض الحوادث المعزولة البارزة أوحت بأن المتمردين يحافظون على نفوذ قوي حول مدينة كابل. وترى القوة أن المتمردين لا يزالون غير قادرين على التمتع بحرية التنقل والتحكم بنطاق العمليات اللازم من أجل ”تطويق“ كابل.

(ب) القيادة الإقليمية في الشمال. لا يزال عنف المتمردين مرتبطاً بمعظمه بنشاط الجماعات المسلحة الإجرامية وغير المشروعة. وقد حاول المتمردون أن ينشروا العنف خارج مناطق الباشتون، ولكنهم أصابوا نجاحاً محدوداً. ولا يزال للمصالح المتعارضة لأصحاب النفوذ الإقليميين والانقسامات الإثنية دور بارز في الحد من انتشار نفوذ المتمردين.

(ج) القيادة الإقليمية في الغرب. تركز نشاط المتمردين بالقيادة الإقليمية في الغرب على مقاطعتي فرح وبادغيس. ففي مقاطعة بادغيس، لا تتمتع حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية سوى بنفوذ ووجود محدودين نظراً إلى المساعي التي يبذلها الشيوخ المحليون وأصحاب النفوذ الانتهازيون والمجرمون لكفالة هيمنة مصالحهم، وقد تدهورت الحالة تدهوراً شديداً منذ إطلاق سراح الملا دستيغير[1]. وظلت مقاطعة فرح تشكل موقعاً بالغ الأهمية للمتمردين نظراً إلى كونها همزة وصل مهمة تربط الملاذات الآمنة بخطوط الاتصالات.

(د) القيادة الإقليمية في الجنوب. يظل المتمردون في القيادة الإقليمية بالجنوب جهة تنسيق للطالبان الذين أشد ما يركزون جهودهم في هيلماند. فهذه المنطقة هي الموطن التقليدي لحركة طالبان التي يسيطر عليها الباشتون في أفغانستان. وفي جميع أنحاء المنطقة، تتزايد الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ويعتقد بأن المتمردين باتوا يكثرون من اعتمادهم على صناعة المخدرات للحصول على المال، لا سيما في شهور الشتاء.

(هـ) القيادة الإقليمية في الشرق. عموماً، أدى نشاط المتمردين المتواصل وضعف الحكم في العديد من مقاطعات القيادة الإقليمية في الشرق إلى الحد من أثر الأنشطة العسكرية والتعميرية المستمرة التي تضطلع بها القوة في المنطقة. وزادت أنشطة قوات المتمردين المعارضة على طول الحدود الأفغانية – الباكستانية. وتعبر قوات المتمردين المعارضة بشكل متكرر الحدود السهلة الاختراق لشن هجمات خاطفة على القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف وقوات الأمن الوطني الأفغانية قبل الانسحاب إلى الملاذات غير المشروعة في باكستان. كما تضاعفت الجهود التي تبذلها قوات المتمردين المعارضة لترهيب واستهداف

(١) آخر التطورات: نجحت قوات التحالف في استهداف الملا دستيغير في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

المسؤولين في حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، الأمر الذي أسفر عن مقتل حاكم لوغار، حضرة دين نور. ويتعذر للغاية الحد من أنشطة المتمردين في القيادة الإقليمية بالشرق نظراً إلى وعورة الأراضي على طول الحدود الأفغانية - الباكستانية والعدد المحدود للجنود المقاتلين التابعين للقوة من أجل صد عمليات التسلل إلى داخل أفغانستان.

**الجيش الوطني الأفغاني**

٤ - لا يزال الجيش الوطني الأفغاني يحرز تقدماً مطرداً، معززاً قدراته وإمكاناته، مع اضطلاعه بصورة متزامنة بعمليات إحلال الأمن والاستقرار. ويتجلى ذلك في تعزيز قيادة الجيش الوطني الأفغاني أثناء إجراء العمليات. غير أن تطوير وزارة الدفاع الأفغانية وسلاح الجو التابع للجيش الوطني الأفغاني لا يزال أقل بكثير من تطوير القوات المقاتلة التابعة للجيش ولا يزال الافتقار عموماً إلى الأفرقة المعنية بالتدريب يعيق سرعة تطوير الجيش الوطني الأفغاني. ومع أن الإسهامات الأخيرة للحلفاء بأفرقة معنية بالتدريب في القمة تحظى بالترحيب، فإن التوسع المستمر للجيش الوطني الأفغاني يستدعي المزيد من الأفرقة. وفي ما يلي موجز للتقدم المحرز:

(أ) القدرات. يتشارك أكثر من نصف الوحدات التابعة للجيش الوطني الأفغاني حالياً مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف خلال إجراء عمليات إحلال الأمن والاستقرار. وبوسع ثلاثة وثلاثين في المائة من الوحدات التابعة للجيش الوطني الأفغاني إجراء عمليات إحلال الأمن والاستقرار على مستوى الكتائب مع دعم خارجي محدود، مع أن العديد من هذه الوحدات لا يزال يحتاج إلى التوجيه الفعلي. وعلى الرغم من هذا الاتجاه الصاعد، يجب القيام بالمزيد قبل أن يتمكن الجيش الوطني الأفغاني من بلوغ مستوى يخول أفراده العمل باستقلالية و التغلب على التحديات اللوجستية التي يواجهونها. ومن بالغ الأهمية التشديد على تطوير وزارة الدفاع الأفغانية وسلاح الجو التابع للجيش الوطني الأفغاني، وتزويد القوات بعوامل التمكين الملائمة وإنشاء نظام مستدام للدعم اللوجستي لو شاء الجيش الوطني الأفغاني أن يضطلع بعمليات مستقلة.

(ب) قوام الجيش. استمرت أعداد الجنود الذين ألحقوا بالجيش في الارتفاع حيث بلغ عدد الذين تم إلحاقهم بالخدمة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ نحو ٧٩ ٠٠٠ عنصر، الأمر الذي يحقق تقريباً الهدف السابق بإلحاق ٨٠ ٠٠٠ عنصر في الخدمة. ومع الالتحاق الحالي بالجيش والاتجاهات التاريخية ومعدلات ملء الشواغر المتوقعة، من المنتظر أن ينتهي الجيش الوطني الأفغاني من التجنيد المطلوب لـ ١٣٤ ٠٠٠ عنصر وفقاً للجداول الزمنية المقررة.

(ج) المعدات. لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تقدم معظم المعدات والدعم المالي إلى الجيش الوطني الأفغاني مع قيام الدول الأخرى في منظمة حلف شمال الأطلسي بتوفير الدعم الفني. ومع أن التبرع بالمعدات لا يزال غير كاف، فقد أحرز تقدم في التبرعات النقدية التي قدمتها الدول إلى الصندوق الاستئماني لمنظمة حلف شمال الأطلسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسهمت ثماني دول في هذا الصندوق وساعدت هذه التبرعات بالفعل على شراء معدات لفصل الشتاء ونقل معدات جرى التبرع بها سابقاً. ويغطي الصندوق الاستئماني للمعدات التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي جميع الفئات الرئيسية لبرنامج التبرعات، من قبيل تكاليف النقل وشراء المعدات والتدريب والبنى التحتية والدعم اللوجستي. ومع استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في تجهيز الجيش الوطني الأفغاني بالمعدات، وتعزيز الدعم الذي تقدمه الدول إلى الصندوق الاستئماني لمنظمة حلف شمال الأطلسي، من المتوقع أن يستوفي الجيش الوطني الأفغاني احتياجاته من حيث نشر المعدات في الميدان وفقاً للخطة المقررة.

(د) التدريب. تبين أن أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وأفرقة التدريب المرافقة التابعة للولايات المتحدة مهمة لدعم تطوير الجيش الوطني الأفغاني. غير أن الحاجة المتزايدة لعدد إضافي من أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات لا تزال قائمة. وتقوِّض هذه الحالة إلى حد كبير تطوير الجيش الوطني الأفغاني، وبصورة غير مباشرة، الشرطة الوطنية الأفغانية. وفي الوقت الحاضر، تم نقل نحو ٨٠ في المائة من هذه الأفرقة اللازمة إلى الميدان، وشهدت هذه النسبة زيادة عما كانت عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. غير أنه من المتوقع أن يزيد النقص في هذه الأفرقة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مع الزيادة المستمرة لعدد الوحدات التابعة للجيش الوطني الأفغاني والإمدادات غير الكافية بالأفرقة لتلبية احتياجات هذا التوسع. وبالإضافة إلى الحاجة لنشر أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات، من المحتمل أن يواجه تطوير الجيش الوطني الأفغاني عراقيل بسبب تردد الدول في تقديم دعمها فعلياً إلى فروع المدارس التابعة للجيش الوطني الأفغاني. وتضطلع هذه المدارس بدور حيوي في تطوير الجيش الوطني الأفغاني على المدى الطويل.

(هـ) سلاح الجو التابع للجيش الوطني الأفغاني. خلال العام الماضي، وسع سلاح الجو التابع للجيش الوطني الأفغاني، الذي يكاد يكون ممولاً بالكامل من الولايات المتحدة الأمريكية، نطاق دوراته التدريبية وإسهامه في عمليات الجيش الوطني الأفغاني بجميع أنحاء أفغانستان. وهناك حالياً نحو ٢ ٣٠٠ عنصر في سلاح الجو، وهذا العدد في ازدياد. وعلى الرغم من مشاركة منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية بالحد

الأدنى، فتدريب سلاح الجو التابع للجيش الوطني الأفغاني يجري على قدم وساق. وبتوفير الدعم الملائم، سيصبح هذا السلاح قريباً عامل التمكين الرئيسي للجيش الوطني الأفغاني بأكمله؛ غير أن سلاح الجو سيضطر للاعتماد بشدة على مساعدة المجتمع الدولي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والقدرة على أداء المهام المطلوبة من أجل تقديم الدعم إلى الأعداد المتزايدة من عناصر الجيش الوطني الأفغاني ضمن الإطار الزمني المتاح. ويقوم الدعم الذي تقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي إلى سلاح الجو التابع للجيش الوطني الأفغاني أساساً على التبرع بالمعدات إلى حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية. وتتولى منظمة حلف شمال الأطلسي استقدام مدربين في مجال الطيران والصيانة استجابة لطلب القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان بهذا الشأن. وسوف يكون هذا التعزيز للدعم حيوياً لاستمرار تطوير سلاح الجو التابع للجيش الوطني الأفغاني.

**الشرطة الوطنية الأفغانية**

٥ - على الرغم من أن دعم الشرطة الوطنية الأفغانية لا يقع ضمن المسؤولية المباشرة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، فإن عدم القدرة على تطوير الشرطة الأفغانية بنفس السرعة التي تطور بها الجيش الوطني الأفغاني لا يزال يمثل إحدى أهم المشاكل التي تواجه تحقيق الأمن وسيادة القانون في أفغانستان. وعلى الرغم من وجود عدد من المبادرات لتحسين تطوير الشرطة، فإنها لا تزال متخلفة كثيرا عن الجيش. وتعد برامج من قبيل برنامج التنمية المركَّزة للمقاطعات، وبرنامج الانطلاقة الرئيسية، وبرنامج التنمية المركَّزة للحدود، مبادرات واعدة تساعد على بناء قدرات الشرطة. وببلوغ عدد أفراد الشرطة ما يقرب من ٠٠٠ ٧٩ فرد، تكون قد أوشكت على تحقيق هدفها المتمثل في الوصول إلى قوة يبلغ عديدها ٠٠٠ ٨٢ فرد. ومع ذلك، فإن عدد الأفراد المدربين تدريبا كافيا لا يزال منخفضا، ولا تزال مشاكل الفساد والتسيب مستمرة فيها. ولذلك، فما لم يتم في المدى القريب توفير الدعم الفني لها من جانب المجتمع الدولي في شكل تقديم موجهين للشرطة ودعمها بالمعدات، فإنها ستزداد تخلفا، مما يزيد الوقت اللازم لتطوير قوة فعالة. وفيما يلي عرض للتقدم المحرز حتى الآن في البرامج الرئيسية:

(أ) بدأ برنامج التنمية المركَّزة للمقاطعات، الذي تنفذه القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان، في ٥٢ مقاطعة مختارة، وهو مركزُ تنسيق لمشاركة المجتمع الدولي في تطوير الشرطة الوطنية الأفغانية. وبدأت ألمانيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ هذا البرنامج في القيادة الإقليمية في الشمال. وحيث إن هذا البرنامج يسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق الأمن للمقاطعات المختارة للبرنامج، فقد وافقت وزارة الداخلية الأفغانية على مواصلته وتوسيع

نطاقه في مقاطعات إضافية، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتزداد الثقة في شرطة حفظ النظام المدني الوطنية الأفغانية المدرَّبة، ويمكن أن تُحسّن نظرة الأفغان إلى مؤسسات الشرطة الخاصة بهم. وإن استمرار النقص في أفرقة توجيه الشرطة المخصّصة لهذا البرنامج سيطيل أمده ما لم تسد الدول هذا النقص؛

(ب) وتساهم قوة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان، وهي بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في هذا البلد مساهمة متزايدة في تطوير الشرطة الوطنية الأفغانية، في مجالات من بينها مكافحة الفساد والتحقيق الجنائي وسيادة القانون والتدريب. وأعطى قرار الاتحاد الأوروبي بمضاعفة حجم البعثة، الذي يجري تنفيذه حاليا، زخما جديدا لهذه البعثة؛

(ج) وبدأ العمل ببرنامج التنمية المركَّزة للحدود، وهو يرمي إلى إعادة تدريب شرطة الحدود الأفغانية في محاولة لوقف تدفق المتمردين الذين يدخلون المقاطعات المتاخمة لباكستان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتمّ حوالي ٢٠٠ ١ من أفراد شرطة الحدود هذا البرنامج، ومن المقرر أن يشارك فيه ٠٠٠ ٥ آخرين بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولا يزال هناك نقص شديد في تجهيز شرطة الحدود.

**مكافحة المخدرات**

٦ - واصلت القوة التركيز في عملياتها على التنسيق بين الوكالات والسعي لوقف صناعة المخدرات من خلال الدعم المقدم للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. وواصلت الأفرقة التابعة للقوة المعنية بإعادة إعمار الأقاليم العملَ صوب توفير التوجيه للمخططين على مستوى المقاطعات، الأمر الذي أسهم في تعزيز برامج بديلة لكسب العيش وتعزز بفضل العمليات الإعلامية للقوة. ومن المسلم به أن صناعة المخدرات غير المشروعة لا تزال تشكل عاملا من عوامل تمويل المتمردين. وتوجد أدلة على أن المال المجني من إنتاج المخدرات والاتجار بها يُستخدم مباشرة في تمويل بعض عمليات المتمردين. وواصلت القوة الدولية توفير الدعم اللوجستي والاستخباري للقوات الأفغانية العاملة في إطار الولاية الحالية لمكافحة المخدرات ومواردها. ووفقا لاجتماع وزراء دفاع الناتو المعقود في بودابست في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تسعى القوة إلى تعزيز دعمها للقوات الأفغانية واستهداف الصلة بين التمرد وصناعة المخدرات غير المشروعة. ولا يزال إنتاج المخدرات يسهم في زعزعة الاستقرار واستشراء الفساد، مما يمثل تهديدا مباشرا للحكم بجميع مستوياته، بما في ذلك جهاز الشرطة وسيادة القانون بوجه عام. وبالنسبة للدعم الذي تقدمه القوة الدولية للقوتين الرئيسيتين التابعتين للحكومة الأفغانية المعنيتين بمكافحة المخدرات وضبطها، فإنه يهدف إلى إحداث تأثير فعال في ما يتعلق بمنع إنتاج المخدرات والاتجار بها دون المشاركة مباشرة في

عمليات مكافحة زراعتها أو في عمليات ضد المزارعين. ففي إطار الولاية الحالية للقوة الدولية ووفقا للقانون الدولي ولقواعد الاشتباك الخاصة بالقوة، ستكون الإجراءات المتخذة وفقا لسياسة الناتو من أجل تجنب سقوط ضحايا في صفوف المدنيين إلى أقصى حد ممكن.

## الحكم

٧ - على الرغم من اتخاذ بعض المبادرات المشجعة، فإن التقدم الكلي في إنشاء مؤسسات فعالة على المستويين الوطني ودون الوطني في أفغانستان ما يزال بطيئا. كما أن محدودية نطاق نفوذ الحكومة الأفغانية، وافتقارها إلى القدرة على توفير الأمن والخدمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل متساو في جميع أنحاء البلد، مقترنا بانتشار الفساد، كل ذلك يعيق الجهود المبذولة للقضاء على التمرد. وهذه المشاكل، بالإضافة إلى وجود نقص حاد في الموظفين المدرَّبين المتخصصين، تحد من قدرة الحكومة على إحراز تقدم ملموس. ولا يزال أمراء الحرب والمجرمون (ولا سيما مرتكبو جرائم المخدرات) وكبار أعيان القبائل يعملون على تقويض سلطة الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات لتحقيق مآربهم، في حين أن السلطات الحكومية بجميع مستوياتها ومؤسساتها تواصل مكافحة الفساد (بما في ذلك الشرطة والسلطة القضائية). وإن إقامة مؤسسات حكومية تتسم بالفعالية والمهنية والاستدامة على المستوى دون الوطني ضرورة ملحة من أجل كسب التأييد الشعبي للحكومة؛ ولكن تحقيق الإصلاح سيكون بطيئا. فما زالت معظم الوزارات غير فعالة، وتعاني نقصا في الموارد، وتفتقر إلى الموظفين ذوي الخبرة أو المهارة، وهذا الافتقار إلى القدرة المؤسسية يجعل من الصعب على الوزارات إدارةَ الأموال المخصصة للتنمية وصرفها. وفي حين تشير الدراسات الاستقصائية إلى وجود قدر كبير من التأييد الشعبي للرئيس قَرْضاي، فإن التقدم البطيء في تحسين الحكم ينطوي على خطر حقيقي في أن يتوجه الشعب الأفغاني بشكل متزايد إلى آليات حكم بديلة على الصعيدين المحلي والإقليمي.

٨ - ولا تزال زيادة الإيرادات المحلية تشكل تحديا رئيسيا يواجه الحكومة الأفغانية. حيث إن المشهد السياسي والقبلي، والحالة الأمنية، وتفشي الفساد، وصعوبة فرض نظام ضريبي فعال على الاقتصاد الأفغاني الذي هو في معظمه اقتصاد ريفي وغير نظامي، كل ذلك يعقد عملية تحصيل الإيرادات من جانب السلطة المركزية. وهذا ما يقتضي إدخال تحسينات كبرى على جهاز الشرطة والنظام القضائي، والنظام الضريبي والجمركي، إذا أريد لأفغانستان أن تصبح قادرة على تمويل جزء كبير من الميزانية التشغيلية من الإيرادات المحلية في المستقبل القريب. وفي ضوء التباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي، والتقرير الأخير البالغ ألأهمية لصندوق

النقد الدولي عن السلامة المالية لأفغانستان، فإن من المؤكد أن يتواصل اعتماد أفغانستان على المجتمع الدولي في المستقبل المنظور.

٩ - وهناك أيضا بعض الدلائل المشجعة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وافق المجلس المشترك للتنسيق والرصد على برنامج التوعية الاجتماعية الأفغاني الذي اتخذ بمبادرة من المديرية المستقلة للحكم المحلي. وهذه هي أهم مبادرة أفغانية بشأن الحكم على المستوى دون الوطني، وسوف تبقى في صلب محاولات تحسين الأوضاع حتى موعد إجراء انتخابات المجالس المحلية المقررة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبرنامج التوعية الاجتماعية هو برنامج للحكم المحلي سوف ينفذ من خلال مجالس الشورى المحلية والمجالس المحلية، التي سيُعَيَّن أعضاؤها من خلال المشاورات المحلية. وهو محاولة لتنشيط العمليات الجماعية التقليدية لاتخاذ القرارات بحيث يكون للمجتمع المحلي رأي في المسائل التي تمسه. وللبرنامج، بالفعل، بُعد أمني لأنه يهدف إلى تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تعزيز تماسك المجتمعات المحلية، مما يجعلها أقل عرضة لتسلل المتطرفين وعمليات الترهيب. وقد ذُكِر على وجه التحديد أن المجالس لن تسلّح أفراد المجتمعات المحلية أو تدير جماعات مسلحة على الإطلاق. وقد بدأ تنفيذ برنامج تجريبي في إقليم وارداك خلال العام الماضي وبدأت التقارير السلبية الأولية في التحسن (تشكيل المجالس المحلية وتنفيذ المشاريع حاليا). ومن المقرر بدء برنامج جديد في إقليم هلمند في وقت قريب.

**التنمية**

١٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدنا تقدما مطّردا، وإن كان بطيئا، في عدد من قطاعات التنمية. فقد ازدادت فرص الحصول على الأغذية بفضل انخفاض أسعار المواد الغذائية وإدخال تحسينات على تنسيق المساعدات الإنسانية. وقد تحقق نجاح كبير في التعاون الوثيق بين القوة الدولية وبرنامج الأغذية العالمي. فقد خزنت حكومة أفغانستان والقوة الدولية وبرنامج الأغذية العالمي بنجاح المواد الغذائية لموسم الشتاء. وما زالت جهود نقل الأغذية وتوزيعها جارية، وليس هناك ما يشير إلى نقص فوري في الغذاء في أفغانستان ككل. ولكن هناك حاجة إلى المزيد من الهِبات من المجتمع الدولي لتجنب نقص الغذاء خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠٩. ولكن انخفاض التهطال وارتفاع الأسعار وعدم إمكانية الحصول على البذور المحسنّة والأسمدة، كل ذلك حدّ من التنمية الزراعية. ولتحويل القطاع الزراعي، فسوف تكون هناك حاجة لتوظيف استثمارات من القطاع الخاص، ولكن ما يعوق هذا التحويل هو وجود قضايا من قبيل حقوق الملكية، وعدم فرض سيادة القانون بشكل كاف، واستمرار الفساد وعدم كفاية فرص الحصول على موارد الطاقة.

١١ - وشهد توفير الخدمات الإنسانية الأساسية الأخرى تقدما متفاوتا خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تحقق بعض التقدم في مجال الرعاية الصحية الشاملة، إلا أن الرعاية الصحية في المناطق الحضرية لا تزال أفضل من نظيرتها في الريف. ويتحسن التعليم تحسنا مطردا أيضا، إلا أنه ما زال يعاني من انعدام الأمن. ولا تزال إدارة الموارد المائية ضعيفة وتحتاج إلى قدر أكبر بكثير من التنسيق بين الوزارات والجهات المانحة لحل هذه القضايا. ويحقق إنتاج الكهرباء بعض التقدم، ولكن الإنتاج الكلي انخفض بسبب تأثير الجفاف. كما أن نقص الكفاءات الأفغانية وعدم كفاية الاستثمار والاكتفاء الذاتي والمخاوف الأمنية، كلها عوامل تعرقل شق الطرق وصيانتها. أما من الناحية الإيجابية، فقد أنجز ١٠ في المائة من الطريق الدائري في الربع الأخير من العام. وبالنسبة للهياكل الرئيسية لرصد التنمية وتنسيقها في ما يتعلق باستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان، بالتعاون مع اللجان وأفرقة العمل الأساسية، فقد حققت بداية طيبة؛ ولكن ما يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لجعلها تعمل بكامل طاقتها.